**مقالة للأستاذة منال شعيا منشورة في موقع النهار الالكتروني تتضمن مقابلة أجرتها الكاتبة معي حول قطع حساب الموازنة**

**جلسات الموازنة ... آلية خاطئة ووفر غير محسوم**

* [منال شعيا](https://www.annahar.com/author/44-%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%84-%D8%B4%D8%B9%D9%8A%D8%A7-)

* المصدر: "النهار"

* الخميس 12 تشرين الأول 2017 | 14:10

* الثلثاء المقبل، يفتتح الرئيس نبيه بري جلسة اعادة انتخاب اللجان النيابية الـ16 وهيئة مكتب المجلس، ليعاد تزكية غالبية الاعضاء، في عملية تجديد روتينية للمطبخ الداخلي، ثم يعود ليعلن افتتاح مناقشة مشروع قانون الموازنة، بعد انقطاع 11 عاما.

في الشكل هو انجاز. وفي المضمون هي آلية خاطئة واطار دستوري غير سليم. صحيح ان البلاد ستقر الاسبوع المقبل اول موازنة بعد كل هذا الانتظار والاهمال لأهم استحقاق مالي يعيد الانتظام الى حسابات الدولة، الا ان الآلية التي ستتم المناقشة عبرها غير سليمة دستوريا، اذ كما بات معلوما فان الحكومة ارسلت مشروع قانون الى مجلس النواب، تتعهد خلاله انجاز قطع الحساب خلال فترة تراوح ما بين ستة اشهر وسنة، وهذا المشروع يفترض ان يصوّت عليه النواب قبل البدء بمناقشة الموازنة، لان المادة 118 من النظام الداخلي لمجلس النواب واضحة وتقول حرفيا: "يصدّق المجلس أولاً على قانون قطع الحساب، ثم على موازنة النفقات، ثم قانون الموازنة وفي النهاية على موازنة الواردات".

في الواقع، لا قطع حساب بل تعهد بانجازه لاحقا. وهذا ما يحمل في طياته مخالفة دستورية واضحة. اكثر من نائب معارض تنبّه الى هذه النقطة، في مقدّمهم النائب بطرس حرب الذي كرّر في اكثر من مناسبة ان مشروع قانون الحكومة يعتبر مخالفة، وكان لا بد للحكومة من ان تنجز قطع حساب عام 2015 قبل مناقشة موازنة 2017، على ان تتعهد انجاز قطع الحسابات الاخرى خلال مهلة محددة، الا ان هذا الامر لم يتم، فكيف اذاً يفسر تصرّف الحكومة؟

**قطع حساب موقت**

من المعلوم ان قطع الحساب شأن حكومي، وكان يفترض بوزارة المال وبمجلس الوزراء مجتمعا ان ينهي هذه المعضلة، لا سيما بعد الاعترافات "الخطيرة" التي اعلنها وزير المال علي حسن خليل عن ان الدولة تعمل بلا حسابات منذ فترة، وبالتالي كان يفترض الانتهاء من قطع الحساب قبل دخول معترك الموازنة.

في الدستور، يفسر الاستاذ في القانون الدستوري عصام اسماعيل ان "مشروع القانون المحال من الحكومة على مجلس النواب هو بمثابة تعهد بما هو واجب على الحكومة فعله اصلا".

ويقول لـ"النهار": "سواء تعهدت الحكومة ام لا، فهي مجبرة على اعداد قطع الحساب دستوريا. لذلك، فان مشروع القانون هو مجرد حفظٍ لماء الوجه ولزوم ما لا يلزم، لانه لا يعفي الحكومة من واجباتها في هذا الصدد، وتصرّفها لا يمحو المخالفة الدستورية".

ويلفت الى انه "ربما كان من الافضل ان يأخذ مجلس النواب المبادرة ويتحدث عن ظروف قاهرة او ما شابه، فيجيز للحكومة التأخر في وضع قطع الحساب. ربما كان المخرج ليكون اسلم. من هنا، فان الآلية اليوم خاطئة والاطار الدستوري غير سليم".

يعود اسماعيل الى سابقة حصلت عام 1940 وعُرفت بـ"قطع الحساب الموقت"، اذ كان يمكن الحكومة ان تأخذ هذا الاتجاه، فتعدّ قطع حساب للبنود غير الخلافية، فيكون قطع حساب مجزّأ وموقتا، الا ان المعنيين في لبنان لا يدركون هذا المخرج او لا يريدونه، فاستسهلوا الامر مخالفين الدستور".

وفق الدستور ايضا، جلسات الموازنة علنية وتنقل على الهواء، بمعنى ان مداخلات النواب "ستفيض وتزدهر" على ابواب الانتخابات، وبعد جلسة "شرّعت" الضرائب ولم ترحم المواطن، فلا بد لهؤلاء من " تلميع" صورتهم ...هذا اذا استطاعوا.

بعدها، سينصرف المجلس مباشرة الى مناقشة موازنة النفقات، ما دام ليس هناك من قطع حساب، ومن ثم قانون الموازنة، وفي الختام موازنة الواردات، ووفق المادة 116 من النظام الداخلي لمجلس النواب فان "التصويت يجري على مشروع الموازنة ومشاريع القوانين المتعلقة بفتح اعتمادات إضافية أو استثنائية، بنداً بنداً".

**المعارضة و7 مخالفات**

والسؤال: كيف ستتعامل المعارضة مع هذه الجلسات، لا سيما ان التصويت شبه مضمون على مشروع قانون الموازنة، فهل من طعن ما دامت المخالفة واقعة؟

تجيب المستشارة القانونية لرئيس حزب الكتائب لارا سعادة "النهار": "جلسات الموازنة هي من اهم الجلسات، فهي تحدّد المسار المالي العام للدولة، لا بل هي جلسات رقابية ستمكن المواطن من الاطلاع مباشرة على الهواء على الوقائع والمداخلات والمناقشات".

سعادة هي من اعدّت نص الطعن بقانون الضرائب القديم، وتوضح: "حتى الان رصدنا سبع مخالفات دستورية في ما يتعلق بمشروع قانون الموازنة، ولعل ابرزها مسألة قطع الحساب، وان لم تكن الوحيدة. المفارقة ان ما يجري في قطع الحساب هو قوننة الخطأ بدل معالجته. هم يشرّعونه، تماما كما لو ان ثمة مخالفة ويعدّون لها تسوية".

رسمت الكتائب "خريطة طريق" لتعاملها مع جلسات الموازنة، اذ ستكون ثمة مداخلة مطوّلة عن فلسفة الموازنة ورؤيتها للسياسة المالية، ووفق سعادة فان "هذه الجلسات ستحدد الصورة المالية للسنة المقبلة ورؤية السلطة للسياسة المالية العامة، من انفاق وايرادات، والاهم اننا سنطالب بقطع حساب لعام 2015، لاسيما ان الخلاف على قطع الحساب يعود الى الاعوام التي تسبق ذاك العام"، مشيرة الى ان "تصويت الكتائب سيحدّد وفق مجريات الجلسة ومدى توضيحها لبعض النقاط".

ابعد من دستورية الجلسات، تبقى مسألة الوفر. رئيس لجنة المال والموازنة النائب ابرهيم كنعان لا يزال يصر على الوفر الذي بلغ 1400 مليار ليرة، في حين ان وزير المال لا يؤكد هذا الامر. فهل ستوضح جلسات الموازنة المنتظرة هذه الصورة بشكل نهائي، ليفهم المواطن الواقع، بعدما بات مضطرا الى دفع الضرائب وتحمّل اعباء لا تنتهي؟!